

**تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في العراق
بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية**

أ.د. حاكم محسن محمد

تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق

بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية

أ.د. حاكم محسن محمد

تراجع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق منذ اواخر السبعينات من القرن الماضي ولاسيما مع بداية الحرب العراقية - الايرانية إذ جرت عسكرة الاقتصاد العراقي وتغييب القوى العاملة والكوادر عن البناء والحاقها في جبهات القتال وبسبب ذلك حصل تراجع في مختلف القطاعات وعلى وجه التحديد القطاع الصناعي، إذ كانت العوائد النفطية تدار بقرارات فردية وتسخر للحروب العبيثة التي حصلت في العراق خلال المدة التي سبقت سقوط النظام حملت الاقتصاد العراقي (٦، ٥٠٩)^(١) مليار جنيه استرليني، وما اعقبت هذه الحرب من حرب جديدة سنة ١٩٩١ بعد احداث دخول الجيش العراقي الى الكويت، إذ تعرض العراق الى حرب شاركت فيها اكثر من ثلاثين دولة وفرض حصار شامل وتبعاً لذلك تراجع الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته وبرزها القطاع الصناعي وعلى سبيل عرض واقع التنمية في العراق للمدة التي سبقت سقوط النظام والتي توضح عدم استغلال واستثمار العوائد النفطية كما في مجالات التنمية جاء هذا البحث الذي يتضمن سرد لهذا الواقع ومقترحات لكيفية استثمار الثروة النفطية وانعكاس اثار ذلك بشكل ايجابي على المجتمع العراقي.

أولاً: الموارد الاقتصادية

أ- القطاع الصناعي:

١. المنشآت الصناعية الكبيرة:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المعبرة عن مدى التطور الذي وصلت اليه الدولة لما له من انعكاسات ايجابية على مختلف المجالات الاقتصادية الاخرى، لكن هذا القطاع بقي متخلفاً بل وتراجع كثيراً بسبب الحروب العبيثة للنظام السابق ولذلك لم يدخل العراق في صناعات ثقيلة او متطورة وبقي اسير المنشآت التي كان لها اساس في المدة التي سبقت فترة النظام السابق. ويبين الجدول (١) عدد المنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١ والتي كانت حصة القطاع العام محافظة على مستوياتها ففي عام ١٩٩٨ بلغت ١٠٢ وفي عام ٢٠٠١ كان عددها ١٠٨ وكذلك كان القطاع المختلط الذي لم تزداد منشآته عن سنة ٩٨ و٩٩ إذ بلغت (١٨) منشأة انشائية اصبحت

١ - غانم النجار حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة بين العراق وايران، دراسة غير منشورة - اعداد قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة الكويت، الكويت ١٩٩١.

(٢٠) منشأة بينما كانت الزيادة الكبيرة في القطاع الخاص ، وكانت (٥٧١) منشأة سنة ١٩٩٨ اصبحت ٦٦١ منشأة عام ٢٠٠١ .

ويكشف الجدول (٣) القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاعات ونوع الصناعات وقد تميز القطاع الخاص باعلى مستوى للقيمة المضافة بلغت (٩٢١٧٩، ٤٣٣) الف دينار وادنى مستوى كان للقطاع التعاوني (١٠٣٣٣٢) الف دينار وعلى صعيد الصناعات كان اعلى مستوى للقيمة المضافة لصناعات المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية والتي بلغت (٤١٤٢٢٤٤٨) الف دينار وادنى مستوى كان مساهمة صناعة التعدين والاستخراج حيث بلغت (٤٤٠٥٠٠٧) الف دينار.

ويوضح الجدول رقم (٢) عدد هذه المنشآت حسب نوع الصناعات وكان نصيب منشآت المنتجات التعدينية غير المعدنية (٢٢٥) منشأة تليها الصناعات الغذائية التي بلغت (١٩٠) منشأة بينما كانت منشآت التعدين والاستخراج (٢) فقط ويشير ذلك الى قلة المنشآت الصناعية ذات الصناعات الثقيلة والصناعات التي تلبى حاجة البلد الى معدات وآلات انتاجية.

جدول رقم (١)

المنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع من حيث الملكية

للسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠١

السنة القطاع	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
قطاع عام	١٠٢	١٠٤	١٠٢	١٠٨
مختلط	١٨	١٨	٢٠	٢٠
تعاوني	٣٥	٣٦	٣٤	٢٤٠
خاص	٤١٦	٤٠٩	٤٨٣	٥٠٤
المجموع	٥٧١	٥٦٧	٦٣٩	٦٦١

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة

الصناعة القطاع	قطاع عام	مختلط	تعاوني	خاص	خاص
التعدين والاستخراج	٢	-	-	-	-
المواد الغذائية	٧	٣	-	١٨٠	١٨٠
المشروبات الغازية والكحولية	-	٢	٥	٢٧	٢٧

-	-	-	-	١	تنقيح التبغ وصناعة السكاير
٥٢	٥٢	-	٣	١٣	الكيميائية ومنتجات النفط والبلاستيك
١٦٦	١٦٦	-	٤	٥٥	الحامات التعدينية غير المعدنية
-	-	-	-	٢	الصناعات المعدنية الاساسية
٦	٦	-	-	١	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)
١	١	-	-	-	المكائن عدا الكهربائية
٤	٤	-	٣	٤	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية
-	-	-	٢	٢	صناعة وتصليح وسائط النقل
٥٠٤	٥٠٤	٢٩	٢٠	١٠٨	المجموع العام

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٣)

القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة (بالالف دينار)

الصناعة القطاع	قطاع عام	مختلط	تعاوني	خاص	المجموع
التعدين والاستخراج	٤٤٠٥٠٠٧	-	-	-	٤٤٠٥٠٠٧
المواد الغذائية	١٠١٤٥٧٠٦	٧٣١٢٣٨	-	١٩٩٥٧٨١٥	٣٠٨٣٤٧٥٩
المشروبات الغازية والكحولية	-	١٠٥٤٣٨٩٨	-	٥٣٩٧٦١٤	١٥٩٤١٥١٢
تنقيح التبغ وصناعة السكاير	١٦٠٥٩١٢٧	-	-	-	١٦٠٥٩١٢٧
المنسوجات	١٥٠٠٩٤٧٤	-	-	١٦٠٢١٢٣٨	٣١٠٣٠٧٢

٧٩٨٥١١٢	٨٩٠٩١٩	٦٩١٠٣	١٥٨٨١٣	٦٨٦٦٢٧٧	الملابس الجاهزة
١٣٩٧٣	١٣٩٧٣	-	-	-	الجلود ومنتجاتها (عدا الاحذية)
٨٢٣٦٨٦٦	-	-	-	٨٢٣٦٨٦٦	الاحذية
١٥٥٢٣٨٥	١١١٠٦٢٠	٣٤٢٢٩	٣٧٠٧٤٨	٣٦٧٨٨	منتجات الخشب والاثاث
٤١٤٢٢٤٤٨	-	-	٣٥٣٨٧٤٤	٣٧٨٨٣٧٠٤	المكائن والاجهزة والمعدات الكهربائية
١٦٦٨٩٧١٦	-	-	٥٤٩٧٣٧٧	١١١٩٢٣٣٩	صناعة وتصليح السيارات
١٧٤١٧١٦١٧	٤٣٣٩٢١٧٩	١٠٣٣٣٢	٢٠٨٤٠٨١٨	١٠٩٨٣٥٢٨٨	

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

٢. المنشآت الصناعية المتوسطة:

بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (١٧١) منشأة لسنة ١٩٩٩ وهو اكبر عدد بالنسبة للمدة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١ وادنى عدد كان لسنة ١٩٩٧ إذ بلغت ١٣٩ منشأة كما موضح في الجدول رقم (٤) ورغم ان سنة ١٩٩٩ كان عدد هذه المنشآت فيها اكبر من بقية السنوات الا ان القيمة المضافة كانت بالسالب وبمقدار (٦٤٨٣٣٩٥) الف دينار في حين تحسن مستوى القيمة المضافة الى ان اصبح (١٣٤٩٣٤٣٣) الف دينار لسنة ٢٠٠٠ رغم ان عدد المنشآت المتوسطة لهذه السنة كان (١٥٦) منشأة وتباينت للسنوات الاخرى، اما القيمة المضافة على مستوى المحافظات فقد حظيت مدينة بغداد بأكبر مستوى للقيمة المضافة اذ بلغت (١٧٨٩٨٦٧) الف دينار تلتها مدينة البصرة إذ كانت (١٢٢٩١٠٦) دينار في حين خلت بعض المحافظات من هذا النوع من المنشآت وهذه المحافظات هي واسط وصلاح الدين والقادسية والمثنى وذي قار وثلاث محافظات في الشمال هي اربيل، دهوك، السليمانية إذ لم تتوفر البيانات عنها. والجدول (٤) و(٥) و(٦) تكشف ذلك. وتباينت هذه الشركات في مستوى القيمة المضافة لها حسب نوع الصناعة إذ كان اعلى مستوى للقيمة المضافة لصناعة المواد الغذائية والمشروبات اذ بلغت (٣٥٧٣١٠٩) الف دينار، تليها صناعة وتصليح المكائن إذ بلغت القيمة المضافة (٤٤٦٤٦٧) الف دينار وادنى مستوى كان للصناعات المعدنية الاساسية وكان (٣٠٥٩) الف دينار في حين لم تحقق الصناعات الورقية والطباعة والصناعات المتفرقة اية قيمة مضافة وكانت صفر.

جدول رقم (٤)
القيمة المضافة للمنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١
(بالالف دينار)

السنة	عدد المنشآت	القيمة المضافة
١٩٩٧	١٣٩	١٢٠٩٠٢١
١٩٩٨	١٦٣	٣١٣٣٥٧٢
١٩٩٩	١٧١	٦٤٨٣٣٩٥٠٠
٢٠٠٠	١٥٦	١٣٤٩٣٤٣٣
٢٠٠١	١٤٢	٥٠٥٤٧٧٥

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٥)
القيمة المضافة وعدد المنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات
(بالالف دينار)

المحافظة	عدد المنشآت	القيمة المضافة
نينوى	٩	٦٨٦١١٤
كركوك	١١	٧٦٧٩٠
ديالى	٢٠	٥٢٦٥٢٠
الانبار	٢	١٨١٣٤
بغداد	٦٨	١٧٨٩٨٦٧
بابل	١٣	٥٨٥٦٦٧
كربلاء	٢	٨٤٨٠٧
واسط	-	-
صلاح الدين	-	-
النجف	١	٣٩٤٤٠
القادسية	-	-
المنجى	-	-
ذي قار	-	-
ميسان	١	١٨٣٣٠
البصرة	١٥	١٢٢٩١٠٦
دهوك	-	-
اربيل	-	-

-	-	السليمانية
٥٠٥٤٧٧٥	١٤٢	المجموع

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٦)

القيمة المضافة للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب نوع الصناعة

لسنة ٢٠٠١ (الف دينار)

الصناعة	القيمة المضافة
التعدين والاستخراج	١٣,٩٣٥
المواد الغذائية والمشروبات	٣,٥٧٣,١٠٩
المنسوجات	١١٩,١٨٨
خياطة الملابس الجاهزة	٤١,٥٢٣
الجلود ومنتجاتها	٣٨,١٤٢
منتجات الخشب والاثاث	٣٤,٤١٦
المنتجات الورقية والطباعة	-
المنتجات الكيماوية	٣٥٤,٢٥٦
منتجات الحامات التعدينية غير المعدنية	١٤٠,١٦
المنتجات المعدنية الاساسية	٣,٠٥٩
المنتجات المعدنية غير المكائن	٦٧,٨٤٩
صناعة وتصليح المكائن	٤٤٦,٤٦٧
صناعة وتصليح اللوازم الكهربائية	١٢,١٩٠
صناعة وتصليح وسائط النقل	١٧,٣٩٤
صناعات متفرقة	-
خدمات صناعية	١٩٦,١٠١
المجموع	٥٠٥٤٧٧٥

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

٣. المنشآت الصغيرة:

تساهم الصناعات الصغيرة كغيرها من الصناعات الأخرى في القيمة المضافة ولكن بالقدر الذي يتناسب مع حجمها وقدراتها ويبين الجدول رقم (٧) عدد هذه المنشآت للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ وكانت أعدادها متقاربة للسنوات ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩، إلا إن نمواً كبيراً حصل في إعداد هذه المنشآت للسنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠١ إذ بلغ العدد (٧٧١٦٧) منشأة لعام ٢٠٠٠ و(٦٩٠٩٠) لعام ٢٠٠١ ويرجع ذلك الى التسهيلات الائتمانية التي قدمتها الدولة للمستثمرين، وكانت القيمة المضافة

لمدة البحث (٦٩٢٩٤٩٧١٠) الف دينار، وكان اعلى مستوى لسنة ٢٠٠٠ اذ بلغت القيمة المضافة (٢٥٥٧٧١٤٦١) الف دينار، اما عدد هذه المنشآت على ضوء نوع الصناعات فقد كانت الخدمات الصناعية اكثر عدداً اذ بلغت (٣٨٩٥٠) منشأة و (٨٨٧٠) منشأة لصناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن والمعدات تليها المواد الغذائية (٦٠٤٢) واقل عدد هي شركات صناعة وتصليح، يوضح ذلك الجدول (٨)، اما عدد هذه المنشآت حسب المحافظات مع القيمة الاضافية لكل منها حسب المحافظات أيضاً. وكانت اعلى قيمة مضافة هي للمنشآت الصغيرة في نينوى بينما اقل مستوى للقيمة المضافة هي للمنشآت الصغيرة في كركوك بينما في محافظات دهوك واربيل والسليمانية، فان الإحصائيات غير متاحة، يبين ذلك الجدول رقم (٩) وبلغ مجموع القيمة المضافة لهذه المنشآت لسنة ٢٠٠١ فقط ما مقداره (٢٣٥٤٣١٨٧٦) الف دينار.

جدول رقم (٧)
القيمة المضافة لمنشآت الصناعة الصغيرة
للسنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١
(بالألف دينار)

السنة	عدد المنشآت	القيمة المضافة
١٩٩٧	٣١٠٤٠	٦٩٠٨٠٤٢٨
١٩٩٨	٢٥١٣٦	٥٩٦٥٥٩٩٩
١٩٩٩	٢٩٤٦٧	٧٣٠٠٩٩٤٦
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	٢٥٥٧٧١٤٦١
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	٢٣٥٤٣١٨٧٦
المجموع		٦٩٢٩٤٩٧١٠

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٨)
المنشآت الصناعية الصغيرة حسب نوع الصناعة
لسنة ٢٠٠١

عدد المنشآت	نوع الصناعة
٢٨	التعدين والاستخراج
٦٠٤٢	المواد الغذائية
-	المشروبات الغازية والكحولية
-	التبغ والسكاير
١٢٣٨	المنسوجات
٥٠٤٣	خياطة الملابس الجاهزة
٤٩٨	الجلود ومنتجاتها

٣٢٠	المنتجات الورقية والطباعة
٨٢٩	صناعة المنتجات الكيماوية
١٣٣٣	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية
١٠٩	المعدنية الأساسية
٨٨٧٠	المنتجات المعدنية عدا المكائن والمعدات
١٠٥	صناعة وتصليح المكائن
٢٤	صناعة وتصليح اللوازم الكهربائية
٥٨	صناعة وتصليح وسائط النقل
٥٥٩٥	صناعات متفرقة
٣٨٩٥٠	خدمات صناعية
٦٩٠٩٠	المجموع

المصدر: المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٣

جدول رقم (٩)

المنشآت الصغيرة حسب المحافظات والقيمة المضافة

(الف دينار)

القيمة المضافة	عدد المنشآت	المحافظة
٦١١٩٧١٧١٦	٦٩٣٦	نينوى
٨١٣٣٣٤٠	٢٦٥١	صلاح الدين
٢٦٣٤٧٢١	١٢٨٧	كركوك
٣٧٣٥٣٦٤٤	٥٠٥٨	ديالى
٦٩٧٥٩٥٤٥	١٦٨٩٠	بغداد
٢٤٧٩٧٢٤٤	٣٩٧٤	الانبار
٦٥٠٧١٢٢	٤٤٦٣	بابل
٨٦٤٥٧٠٥	٣٦١٦	كربلاء
١٧٨٣٧٩٠٢	٤٩٤٩	النجف
٥١٧٩٥٦٢	٢١٩٧	القادسية
٣٦٥٧٧٢٩	١٢١٩	المتى
٤٠٣٣٤٨٤	٣٥٧٧	ذي قار
٥٦٣٢٦٨١	٢٩٧٨	واسط
٦٧٣٨٧٤٠	٢٥٧٨	ميسان
١٦٧٤٥٦٩١	٦٧٦٧	البصرة

-	-	دهوك
-	-	اربيل
-	-	السليمانية
٢٣٥٤٣١٨٧٦	٦٩٠٩٠	المجموع

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

ب- القطاع الزراعي:

تتوفر في العراق مقومات زراعية تجعل منه دولة زراعية متميزة وابرز هذه المقومات هي الأراضي الصالحة للزراعة والتي كانت بحدود (٤٨)^(١) مليون دونم تتوزع بين المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية والأخر إن العراق بلد فيه نهران هما دجلة والفرات ويكاد يتميز عن غيره من الدول بهذين النهرين إلا إن نصف هذه المساحة كان يتم زراعتها والنصف الأخر يترك حسب نظام التبوير أي زراعة الأرض موسم وتركها موسم آخر.

وقد كان لعسكرة الاقتصاد العراقي منذ بدء الحرب مع ايران في ايلول عام ١٩٨٠ اثر واضح في تراجع الاقتصاد الزراعي العراقي إذ تم سوق القوى العاملة بعمر انتاجي بين ١٨ - ٤٥ سنة وربما اكثر من ذلك إذ آلت الى الحرب التي اخذت ماخذا كبيرا من هذه القوى وتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد نفطي يعتمد على ايرادات النفط أي اصبح اقتصاد استهلاكي يشبع حاجاته عن طريق الاستيراد بايرادات النفط.

ويوضح الجدول رقم (١٠) الناتج الزراعي العراقي للمدة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٣) ومقدار المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لنفس المدة.

جدول رقم (١٠)

الناتج الزراعي والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

للمدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٣

(مليون دولار)

السنة	الناتج الزراعي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
١٩٩٥	١٠,٩١٤	٣٣,٩	٥٣١
٢٠٠٠	٨,٦٢١	٣٢,١	٣٦٠
٢٠٠١	٨,١٣٢٦	٣٢,٤	٣٤٠
٢٠٠٢	٧,٥٠٠	٣٠,٦	٣٠٠
٢٠٠٣	٧,٦٨٩	٣٢,٨	٣٠٠

٢ - حاكم محسن محمد، النفط والتنمية الزراعية في البلدان النامية، مع الاشارة الى الاقطار العربية، مجلة النفط والتنمية - عدد اذار - نيسان - السنة العاشرة، ١٩٨٥.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ايلول - ٢٠٠٤.

ومن خلال ملاحظة الارقام المبينة في الجدول عن الناتج الزراعي يتضح ان سنة ١٩٩٥ وهي السنة التي اصبح معدل التضخم فيها اعلى مستوياته كانت الافضل بينما تراجع الانتاج خلال السنوات المتبقية الى سنة ٢٠٠٣ التي شهدت تحسناً طفيفاً قياساً لسنة ٢٠٠١ وبالمقابل كانت المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي منخفضة اذا ما اخذ بنظر الاعتبار انخفاض ايرادات النفط الناتجة عن انخفاض الكميات المصدرة بسبب الحصار وتبعاً لذلك كانت حصة الفرد من هذا الناتج الزراعي منخفضة ويرجع ذلك الى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية للمدة ذاتها والتي يعتمد جزء منها على الارواء السيحي (مروي) والجزء الاخر (ديمي) مطري والجدول رقم (١١) يوضح ذلك لابرز محصولين هما الحنطة والشعير وعند استعراض الارقام الواردة في الجدول المذكور يلاحظ انخفاض انتاجية الدونم لكلا المحصولين.

جدول رقم (١١)

المساحات المزروعة لمحصولي الحنطة والشعير والانتاج السنوي

متوسط انتاجية الدونم (شعير) كغم	متوسط انتاجية الدونم (حنطة) كغم	الشعير		الحنطة		السنة
		طن الناتج	المساحة المزروعة (دونم)	طن الناتج	المساحة المزروعة (دونم)	
١٥٢	١٩١	٧١٢٣٠٠	٤٦٧٥٧٠٠	١٠٩١٤٠٠	٥٧٠٢٠٠٠	١٩٩٥
١٥٥	٢٠٦	٦٤٧٣٠٠	٤١٧٤٥٠٠	١١٥٠٠٠٠	٥٥٦٩١٠٠	١٩٩٦
١٠٧	١٧٢	٤٢٩٦٠٠	٣٩٩٩١٠٠	٩٤٦٧٠٠	٥٤٩٨٥٠٠	١٩٩٧
١٥١	٢٥٥	٦٢٩٩٠٠	٤١٨٦١٠٠	١٤٧٤٩	٥٧٨٢٠٠٠	١٩٩٨
٦٨	١٨٥	٢٨٢٩٨٥	٤١٨٦٩٢٦	١١٠١٥٩٨٠٠	٥٩٥٠٧٤٤٠٠	١٩٩٩
٨٣٥	٢٤٢	١٩٢٦٩٧٠٠	٢٣٠٦٤٢٩	١٠٤٠٣٢٦٠٠	٤٣٠٨١٤١٠٠	٢٠٠٠
٣٢٢	٤٢٥	٧١٢٨٣٢٠٠	٢٢١٧١٦٧٠٠	٢٢١٩٤٤٦٠٠	٥٢١٧٩١١٠٠	٢٠٠١
٢١٦	٣٩٣	٨٣٣٤٣٧٠٠	٣٨٦٢١٣٠	٢٥٨٩٤٦٧٠٠	٦٥٩٤٩٤٥٠٠	٢٠٠٢
٢٠٢	٣٤٠	٨٦٠٤١٦	٤٢٥٢٩٤٥٠٠	٢٣٢٩١٩٨٠٠	٦٨٥٤٩٢٥٠٠	٢٠٠٣

وكانت اعلى مستوى لانتاجية الدونم بالنسبة لمحصول الحنطة سنة ٢٠٠١ وبالنسبة لمحصول الشعير سنة ٢٠٠٠ اذ كانت انتاجية الدونم (٨٣٥) كغم كمتوسط، ان ابرز ما تشير اليه هذه النتائج انخفاض مستوى الاهتمام والرعاية التي يحتاج اليها القطاع الزراعي ولاسيما هذين المحصولين من حراثة وتعزيق للاراضي المراد زراعتها والارواء المنظم بالكميات المطلوبة من المياه التي يظهر فيها شحة خلال السنوات الماضية بسبب المنشآت المائية التي تقيمها تركيا في اراضيها وكذلك سوريا التي يمر فيها نهر الفرات بمحدود (٦٠٠) كم وعدم الاهتمام بشبكة الصرف اضافة الى ارتفاع اسعار الاسمدة

الكيميائية والمبيدات الامر الذي يجعل الفلاح والمزارع ان يعزف عن شراء هذه المستلزمات لانها تزيد من التكاليف وبالتالي خفض اليراد والارباح.
اما ما يتعلق بمحصول الرز فان البيانات المتوفرة كانت لسنة ٢٠٠٢ فقط والجدول رقم (١٢) يوضح المساحات المزروعة والانتاج لهذا المحصول حسب المحافظات، إذ تتركز زراعة محصول الرز في خمس محافظات فقط هي (النجف والقادسية والمثنى وذي قار وميسان)

جدول رقم (١٢)
المساحات المزروعة والانتاج حسب المحافظات لمحصول الرز
لسنة ٢٠٠٢

المحافظة	المساحة المزروعة	الانتاج طن	متوسط انتاجية الدونم (كغم)
النجف	١٠٢٤٠٩	٨٥٩٠٦	٨٣٩
القادسية	٩٨٦٣٧	١٠١٥٧١	١٠٣٠
المثنى	١٨٦	١٠٥	٥٦٥
ذي قار	٧٦١١	٢٧١٩	٣٥٧
ميسان	٧٦٦٨	٣٤٦٦	٤٥٢
المجموع	٢١٦٥١١	١٩٣٧٦٧	٨٩٥

المصدر: المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٣

من خلال ملاحظة الجدول رقم (١٢) يتضح انخفاض انتاجية الدونم في محافظات المثنى وذي قار وميسان وارتفاع انتاجية الدونم من محصول الرز لمحافظة القادسية والنجف. اما متوسط انتاجية الدونم بشكل عام فكانت (٨٩٥) كيلو ويعد محصول الرز من المحاصيل التي تعطي انتاجاً اوفر مما هو بالنسبة لمحصول الخنطة والشعير، وربما يرجع اسباب انخفاض انتاجية الدونم لمحافظة (المثنى وذي قار وميسان) الى عوامل بيئية او انخفاض الحصة المائية بعد هذا المحصول من المحاصيل التي تحتاج الى المياه بكميات كبيرة.

ج- القطاع النفطي:

يتميز النفط العراقي بانخفاض تكلفة استخراجة قياساً بغيره من الدول النفطية الاخرى وكان ذلك دافعاً لزيادة الانتاج وبالتالي زيادة اليرادات النفطية وقد ظهرت دعوات للاستفادة من الثروة النفطية لخدمة التنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وبقية القطاعات كالنقل والمواصلات والتخزين والتجارة والخدمات، الا ان تحول الاقتصاد الى اقتصاد حرب وتحول الجيش والمؤسسات ذات الطابع العسكري الى اكبر مؤسسة اقتصادية في البلاد

ادى الى تحويل الايرادات النفطية لخدمة المؤسسات العسكرية مما ادى الى اهمال مشاريع التنمية وانعكس ذلك على القطاعين الصناعي والزراعي وبقية القطاعات الاخرى.

وبعد ان وصلت ايرادات النفط اعلى مستوى لها (٨٠٠,٩) مليون دينار لسنة ١٩٨١ تراجعت بسبب الحرب العراقية الايرانية إذ انخفضت الى (٢٠٠,١١٩) مليون دولار لسنة ١٩٨٤ ثم ارتفعت خلال السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٦، ١٩٨٥ حتى اصبحت (٧٠٠,١١) مليون برميل سنة ١٩٨٨ وهي السنة التي انتهت فيها الحرب وكان ذلك مدعاة سرور للعراقيين للتخلص من الحرب الايرانية التي بلغت تكاليفها (٥٠٩) مليار جنيه استرليني (النجار، ١٩٩١) الا ان النظام السابق وبعد مرور اقل من سنتين بدأت الحرب الثانية سنة ١٩٩١ في اعقاب دخول الجيش العراقي الى الكويت، ثم فرض حصار شامل على العراق وشن الحرب عام ١٩٩١ ثم استمرار هذا الحال حتى سقوط النظام السابق سنة ٢٠٠٣ بعد الاحتلال الامريكى - البريطاني للعراق وبذلك تراجع انتاج النفط وتصديره تماما إذ توقفت صادرات النفط كما توقفت كل الحركة التجارية والمالية وجمدت ارصدة العراق في الخارج واذا ما اخذت ارقام سنة ١٩٨٩ فان العراق حرم من (١٤) مليار دولار سنويا ويقدر احد الاقتصاديين ان العراق خسر بسبب الحصار للمدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ما يقارب (٧٠) مليار دولار ومع الايرادات الاخرى تقدر خسارة العراق من الحصار لغاية سنة ١٩٩٦ (١٠٠) مليار دولار اضافة الى الاضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي والتي قدرت بـ(٢٣٢) مليار دولار اضافة الى الخسائر البشرية الهائلة لهذه الحرب^(٣).

ويوضح الجدول رقم (١٣) تراجع الايرادات النفطية العراقية للمدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢.

جدول رقم (١٣)

عوائد الصادرات النفطية (مليون دولار)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
العوائد النفطية السنوية	٣٧٠	٦٨٠	٤,٥٩٠	٦,٧٩٠	١٢,١٠٤	١٨,١٥٠	١٤,٨	١٣,٢٥١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

وهذه الايرادات تعد منخفضة قياسا بامكانيات العراق النفطية إذ تعرض القطاع النفطي كغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى الى التأثير بالحروب في ظل النظام السابق، فالمعدات والالات والقدرات الاستخراجية والانتاجية بحاجة الى الصيانة والاستبدال الا ان احتواء العراق بسبب الحروب السابقة وفرض الحصار عليه وعدم السماح له باستيراد المعدات اللازمة جعل القطاع النفطي في وضع تراجعي، وتشير الاحصائيات الى ان الانتاج النفطي الحالي (١,٥) مليون برميل وهو مستوى منخفض قياسا بامكانياته النفطية وبالمقارنة مع دول اقل منه قدرة، ومن المحتمل ان تزداد هذه الكمية الى (١,٨) مليون برميل يوميا خلال الاشهر القادمة ولكن هذا القطاع يحتاج الى تمويل

٣ _ عادل عبد المهدي، الاقتصاد العراقي، اقتصاد مرتهن / اقتصاد مافيو، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠٥ - دمشق - سوريا.

ولاعادة تأهيله لانتاج (٣.٢) مليون برميل يومياً التي اعتاد ان ينتجها اواخر السبعينات واوائل الثمانينات من القرن الماضي اما التوسع في الانتاج للوصول الى (٦) مليون برميل فانه يحتاج الى مدة (٣- ٥) سنة لاعادة تأهيله فلم يتفق الباحثون والخبراء على حجم التمويل فالبعض يقول من (٥- ٦) مليار تكفي لاعادة تأهيل القطاع النفطي العراقي للوصول الى مستوى الانتاج المطلوب^(٤) مع ان الخبرة العراقية متوفرة ولكن تحتاج الى الاستعانة بخبراء من الخارج لنقل اخر تطورات التقانة في مجال النفط وربما يؤدي ذلك الى طلب الجهات التي تحاول الاشتراك في اعادت تأهيل القطاع النفطي الى المشاركة في الانتاج والتصدير وبالتالي حصول استثمار اراضي في ميدان الثروة النفطية وهي ثروة سيادية يجب ان تبقى ملكية الشعب العراقي وبالتالي استثمار العائدات النفطية في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ولا يتوفر ذلك الا من خلال المشاركة الكلية للشعب العراقي في ادارة عوائده النفطية في اجواء الافصاح والشفافية في حساب الايرادات وكيفية التصرف بها.

د. الايرادات النفطية المتوقعة للسنوات السبع القادمة وكيفية التصرف بها:

تشير التقارير المحلية والدولية الى الاحتياج المالي اللازم لاعادة تأهيل القطاع النفطي ، فالبعض يقدر هذا الاحتياج ب(٣٠) مليار دولار وآخرين يقدرون ذلك ب(٥- ٦) مليار بينما يقدر السيد وزير النفط السابق ان هذا الاحتياج يقدر ب(٢٥) مليار دولار خلال السنوات الخمس او الست القادمة و(٥) مليار دولار لتطوير قطاع الغاز وبلغت صادرات العراق الحالية (٥، ١) مليون برميل يومياً وهذا المقدار يقل بمقدار (٦، ٠) مليون برميل عن تقديرات ميزانية سنة ٢٠٠٥ إذ كان المقدار (١، ٢) مليون برميل وفي ضوء انخفاض الصادرات الحقيقية عن المتوقعة انعكس ذلك على تقديرات ميزانية سنة ٢٠٠٦ إذ يقدر ان ترتفع الصادرات من (٥، ١) الى (٨، ١) مليون برميل يومياً رغم المحاولات الرامية للوصول نهاية عام ٢٠٠٥ الى (٥، ٢) مليون برميل، وان اعادة تأهيل القطاع النفطي ربما اذا تحقق هذا التأهيل فمن المتوقع الوصول الى (٦) مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٢ ومن الجدير بالذكر ان احتياجات العراق حالياً قد تصل الى (٣- ٥) مصفاة بطاقة انتاجية (٥٠٠) الف برميل يومياً لكل منها ويجري التباحث حالياً على انشاء مصفاة واحدة مع مستثمرين اجانب وفي نية الحكومة انشاء مصفاة في كل محافظة لسد احتياجات المحافظات بكلفة تقديرية (٢٥) مليون دينار. وعلى افتراض ان التحرك باتجاه اعادة تأهيل القطاع النفطي يبدأ من العام ٢٠٠٦ ويجب ان يتضمن التأهيل استبدال الالات والمعدات الاستخراجية القديمة باخرى جديدة واستخدام احدث التقنيات في مجال انتاج وتصفية النفط مع تدريب الكادر النفطي الحالي بدورات مكثفة خارج وداخل القطر لان في العراق كوادر علمية وهندسية يجب اخذها بنظر الاعتبار ولا يمكن استئنائها. وعلى افتراض ان سير الصادرات والايرادات النفطية تدريجية باتجاه الارتفاع بالصادرات والايرادات وكما موضح في الجدول رقم (١٤) :-

٤ — عادل قبرصي وعلي قادري- اعادة بناء العراق- استراتيجيات التنمية في ظروف الازمات -المستقبل العربي، ٢٩٥، ايلول ٢٠٠٣.

جدول رقم (١٤)
الايادات النفطية المتوقعة للسنوات القادمة

الايادات السنوية (مليار دولار)	الايادات النفطية سنوية (مليار دولار)	السعر المتوقع كمتوسط (دولار)	كميات النفط المصدرة مليون برميل (يومياً)	نصف سنوي
٢٧,٧٢٠	١٢,٨٧٠ ١٤,٨٥٠	٥٥	١,٣ ١,٥	الاول / ٢٠٠٥ الثاني / ٢٠٠٥
٤٠,٥٠٠	١٧,٨٢٠ ٢٢,٦٨٠	٥٥ ٦٠	١,٨ ٢,١	الاول / ٢٠٠٦ الثاني / ٢٠٠٦
٦٢,٨٠٠	٢٧,٠٠٠ ٣٥,١٠٠	٦٠ ٦٥	٢,٥ ٣,٠٠	الاول / ٢٠٠٧ الثاني / ٢٠٠٧
٧٨,٣٩٠	٣٧,٤٤٠ ٤٠,٩٥٠	٦٥ ٦٥	٣,٢ ٣,٥	الاول / ٢٠٠٨ الثاني / ٢٠٠٨
٩٦,١٢٠	٤٤,٤٦٠ ٥١,٦٦٠	٦٥ ٧٠	٣,٨ ٤,١	الاول / ٢٠٠٩ الثاني / ٢٠٠٩
١٢٦,٠٠٠	٥٦,٧٠٠ ٦٩,٣٠٠	٧٠ ٧٠	٤,٥ ٥,٥	الاول / ٢٠١٠ الثاني / ٢٠١٠
١٦٠,٦٥٠	٧٤,٢٥٠ ٨٦,٤٠٠	٧٥ ٨٠	٥,٥ ٦	الاول / ٢٠١١ الثاني / ٢٠١١

فان الملاحظ من تصاعد الايرادات النفطية ان هناك مورد مالي يمكن اذا استثمر بشكل عقلاني في تنمية الاقتصاد الوطني باتجاهات مختلفة ان يحسن من الوضع الاقتصادي والاجتماعي العراقي حيث يجب ان تخصص هذه الموارد لمشاريع انمائية في مختلف المجالات وتمويل المشروعات المقترحة.
ومن الجدول رقم (١٤) يمكن وضع الجدول رقم (١٥) للايرادات النفطية المتوقعة سنوياً:

جدول رقم (١٥)
الايادات النفطية السنوية

الايادات النفطية المتوقعة (مليار دينار)	السنة
٢٧,٧٢٠	٢٠٠٥
٤٠,٥٠٠	٢٠٠٦
٦٢,٨٠٠	٢٠٠٧
٧٨,٣٩٠	٢٠٠٨

٩٦,١٢٠	٢٠٠٩
١٢٦,٠٠	٢٠١٠
١٦٠,٦٥٠	٢٠١١
٥٩٢,١٨	المجموع

الا ان المهمات التي تتحملها الحكومة الحالية او الحكومة المقبلة ستكون مهمات كبيرة ولاسيما ما يتعلق منها بالمديونية والتعويضات والاعباء الوطنية داخل العراق كمسؤولية الدولة عن تأييد البطاقة التموينية ورواتب العاملين في اجهزة الدولة المختلفة ومشاريع التنمية الوطنية.

ثانيا- المديونية والتعويضات:

تقدر مديونية العراق ب (١٢٠) مليار دولار من بينها ديون تطالب بها كل من السعودية والكويت ودول خليجية اخرى وهي عبارة عن مساعدات قدمت للعراق لادامة استمرار الحرب مع ايران اصبح يطالب بها كديون، اضافة الى التعويضات البالغة (٣٥٠) مليار دولار وهي كما وصفها استاذ الماني، رهن لاجيال لم تولد بعد وهذه تحتاج الى عشرات السنين لكي يتم تسديدها فكيف يجري التصرف معها. في حين ان الديون التي تترتب على بلد معين ليست لشعبه يد فيها تسقط هذه الديون بسقوط النظام الذي كان سببا في وجودها وهذا تقليد جرى اعتماده مرجعه الى وزير القيصر الثاني (نعوم) رغم ان التعامل جرى بتعسف عند حساب التعويضات من العراق سواء كان من قبل منظمة الامم المتحدة وهذا بتأثير كبير من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ومن تعاون معها ام من هاتين الدولتين بشكل مباشر كما يرجع جزء من هذه الديون الى جدولة الديون بفوائد عالية بحيث تراكمت واصبحت ان لم تزد على اصل الدين فهي مساوية له، وعليه يجب ان تنظر الحكومة العراقية باسقاط هذه الديون وهذه التعويضات وتخصيص الايرادات النفطية لتغطية الاعباء المالية المطلوبة لتأمين احتياجات الشعب العراقي من غذاء وادوية وخدمات كالكهرباء والمياه والهاتف وتأهيل مؤسسات الدولة التي تم تدميرها ونهبها وهي بعدد يزيد على ١٥٠ شركة، ثم التوجه نحو المشاريع التنموية وتوزيعها بشكل عادل على المناطق الجغرافية دون استثناء، واشاعة العدل والمساواة والانصاف بين الجميع، وفي حالة اصرار بعض الدول على المطالبة بالمديونية يجري التفاوض مع الدول الدائنة لجدولة الديون بأجال بعيدة ومحاوله ان يكون ذلك بدون فائدة او بفائدة بسيطة.

ثالثا-مجالات الاستثمار لتفعيل التنمية:

أ- القطاع النفطي: يقدر الخبراء ان القطاع النفطي يحتاج الى (٣٠) مليار دولار لاعادة تأهيلية وربما ان هذا الرقم مبالغ فيه لان بعض الخبراء النفطيين العراقيين رفضوا ذلك في ندوة عقدت في بغداد عن ادارة العوائد النفطية وقال هؤلاء الخبراء ان ما مقداره (٥ - ٦) مليار دولار يكفي لاعادة تأهيل القطاع النفطي العراقي لاسيما ان هذا القطاع فيه من الخبرة والكفاءات ما يكفي لصيانة وادامة هذا القطاع، نعم هناك حاجة للاستعانة بالخبرات الاجنبية ولكن هذه الخبرات يمكن تعويضها

بالتدريب الناجح للخبراء العراقيين في الخارج، لدى المؤسسات النفطية العالمية المرموقة وفي اطار مد يد المساعدة للعراق بعد خروجه من سلسلة من الحروب بدءاً من الحرب العراقية الايرانية وليس انتهاءً باحتلاله من قبل القوات الامريكية البريطانية.

ان هذا القطاع تشكل ايراداته اكثر من ٩٠٪ من الايرادات العراقية ولذلك فان الاعتماد يكاد يكون كلياً على النفط رغم ان العراق فيه نهران وفيه اراضي صالحة للزراعة ولكن التراجعات التي حصلت في الاقتصاد العراقي هي التي كانت سبباً في تأخر القطاع الزراعي وذلك وكما اشير سابقاً هو عسكرة الاقتصاد العراقي.

ب- القطاع الصناعي: ان التوجه نحو القطاع الصناعي واعادة تأهيله يقع في سلم الاولويات بعد القطاع النفطي في الاهمية لان هذه المؤسسات المدمرة والمنهوبة فيها كادر عراقي جيداً في كفاءته وقدراته ويحتاج فقط الى اعادة تأهيل الشركات الصناعية واطلاق روح المبادرة لهذه الكفاءات فرغم حروبه المتعددة المستمرة كان العراق يقوم ببعض الصناعات التي لها سمعة في السوق العراقية واثبتت قدراتها في الاداء اضافة الى ان هذه المؤسسات ستعمل على تشغيل الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون ان يكون هناك عمل يقومون به بسبب نهب ممتلكات شركاتهم وكل المستلزمات التي كانت موجودة فيها من قدرات ومكائن ومعدات، ولو توفرت هذه الامكانيات وسخرت الجهود لاعادة التصنيع بعد ان يتم توفير الامان والاستقرار سيبدع العراقيون فيما يقدمونه من صناعات فاخرة بعد ان كانت الجهود مسخرة للتصنيع العسكري والتي استنزفت مليارات الدولارات ضاعت في ظروف ما بعد حرب الكويت وهذا يدخل ضمن المخطط الصهيوني الامريكي البريطاني لاجهاض قوة العراق وقدراته العسكرية ومن ثم احتلاله عسكرياً واشاعة الفوضى في كل المجالات. العراق الان يحتاج الى عشر سنوات لاستعادة عافيته ولو ترك العراق في ظروف امينة ومستقرة لربما يتجاوز هذه المدة ويعيد عافيته باقل من ذلك لان العراقيين اصحاب مبادرات وتضحيات تجعلهم يعملون ليل نهار لاعادة بلدهم الى حاضره التاريخي.

ج- القطاع الزراعي: في تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية سنة ١٩٩٦ اشارت فيه ان العراق كاد ان يصل الى الاكتفاء الذاتي لولا مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء، وهذا التقرير شهادة من المنظمة الدولية ان في العراق امكانيات زراعية مؤهلة ان تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. فالعاملون في القطاع الزراعي يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة وربما يتجاوز ٥٠٪ منها وتعلموا اساليب الزراعة ومقوماتها مع وجود اراضي صالحة للزراعة ومياه مصدرها نهري دجلة والفرات رغم تعرض النهرين الى القسمة العشرية من قبل الدول المشاطئة على نهري دجلة والفرات، لكن يبقى ان العراق فيه هذان النهران يؤهلانه للزراعة لاسيما فيه مساحات واسعة للزراعة تقدر بـ (٤٨) مليون دونم تتوزع في مختلف مناطق العراق وستعمل هذه المساحات التي تعرضت الان الى مشكلة الملوحة بسبب اهمال القطاع الزراعي عند تحليتها والاهتمام بها بشبكات المبالز وصيانة الشبكات من قبل دوائر الزراعة والري على تقديم انتاج وفير، وهذا يتطلب اهتمام الدوائر الزراعية بالجوانب الزراعية الاتية :-

- ١- متابعة الدوائر الزراعية للاراضي الصالحة للزراعة والتأكيد على زراعتها من قبل اصحابها حسب المواسم الزراعية.
- ٢- تقديم البذور والاسمدة المدعومة للمزارعين والفلاحين ولمدة خمس سنوات ثم بعدها يتم استيفاء الاجور كاملة.
- ٣- تقديم تسهيلات ائتمانية للفلاحين والمزارعين لمساعدتهم في زراعة ما لديهم من اراضي ربما يحتاجون الى المال لزراعتها.
- ٤- اعتماد التقنية الحديثة وتسهيل الحصول عليها.
- ٥- الاهتمام من قبل الدوائر الزراعية ودوائر الري بالتحديد بتنظيف شبكات المبالز وتصريفها اذ يبدو ان هذه الشركات متوقفة الان.
- ٦- دعم اسعار المحاصيل لمدة لا تزيد عن (٢- ٣) سنة من اجل تشجيع المزارعين على الاهتمام بالزراعة، وبعد ذلك يرفع الدعم من اجل الشعور بالاعتماد على الذات.
- د- قطاع السياحة الاثرية والدينية: في العراق اثار تاريخية واسلامية تنتشر في مختلف مناطق العراق والطلب السياحي يخلق من قبل الجهات المختصة فدوائر السياحة واهتمامها بالاماكن الاثرية والسياحية يمكن ان يكون مدعاة وتحفز سواء للمواطنين بطلب الخدمة السياحية ام لمواطنين من خارج القطر، فهناك العتبات المقدسة في مدن عراقية مختلفة من الشمال حتى الجنوب وهناك اثار تاريخية يمكن ان تقام فيه منشآت سياحية خدمية تشجع الزبائن على القدوم والسفر اليها من مختلف دول العالم مع اعداد نشرات وكراسات سياحية تعريفية تصبح دليلاً ومرشداً للسائح سواء كان عربياً او اجنياً، وعدم تركها معرضة الى الاهمال وبالتالي عدم الاستفادة من الثروة السياحية المتوفرة في بلدنا.

رابعاً: مقومات نجاح تفعيل التنمية:

- لنجاح التنمية وتفعيلها يتطلب ان تكون هناك مجموعة من مقومات وابرز هذه المقومات:
١. توفر الامن والاستقرار بعد انفلات امني تجاوز الستين عقب سقوط النظام.
٢. الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضوح الرؤية السياسية والاقتصادية للحكومة العراقية القادمة.
٣. الافصاح والشفافية في ادارة الموارد الاقتصادية سواء منها النفطية ام غير النفطية والاعلان عن تخصيصات كل وزارة وأوجه هذا التخصيص ومجالاته.
٤. تشكيل لجان للاشراف على الانفاق في مجالات الاستثمار او الاعمار او أي مجال للصرف واخضاع اعمال هذه اللجان الى الاشراف والمراقبة والتدقيق.
٥. تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية وفق شروط لا تخل بسيادة ومصصلحة البلد كالاغفاءات الضريبية الكلية او الجزئية والسماح بتحويل المتحقق من الارباح خارج البلد وفق حدود متفق عليها.